

Activating Business Incubators in Algeria (Frameworks And Challenges)

Saida Telkhokh ¹, Nasima Khadir ²

¹ University of Boumerdes, Algeria, s.telkhokh@univ-boumerdes.dz

² University of Boumerdes, Algeria, n.khedir@univ-boumerdes.dz

ARTICLE INFO

Article history:

Received:10/02/2019

Accepted: 18/03/2019

Online:30/08/2024

Keywords:

business incubators

institutional nurseries

facilitation centers

Emerging institutions.

JEL Code: M13, M10

ABSTRACT

This study aims to address the issue of business incubators in Algeria between the reality of their activation and the challenges they face in order to support emerging institutions, where Executive Decree No. 03 of 2003 was issued to introduce the system of business incubators and their types and the public bodies and organizations that manage them, where nurseries take the forms: the incubator (which takes care of project holders in the service sector), the linking workshop (which takes care of project holders in the small industry sector and crafts professions), And the institutions' hostel: (takes care of project holders belonging to the research field), as well as facilitation centers.

memoranda of understanding have been concluded in this context and participation in several international events related to strengthening support structures for startups, launching an acceleration program for start-ups. Controlling the financial market, insurance companies and banks, as well as launching an application for start-up companies MY STARTUP, which will enable, in addition to administrative procedures, to communicate directly with the Ministry and raise concerns. (Salons, financing, opportunities with major companies).

تفعيل حاضنات الأعمال في الجزائر (الأطر والتحديات)

سعيدة تلخوخ¹، نسيم خدير²

¹ جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر ، s.telkhokh@univ-boumerdes.dz

² جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر ، n.khedir@univ-boumerdes.dz

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2019/02/10

تاريخ القبول: 2019/03/18

تاريخ النشر: 2024/08/30

الكلمات المفتاحية

حاضنات الأعمال

مشاتل المؤسسات

مراكز التسهيل

المؤسسات الناشئة

JEL Code:M13, M10

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع حاضنات الأعمال في الجزائر بين واقع تفعيلها والتحديات التي تواجهها من أجل دعم المؤسسات الناشئة، حيث تم التوصل إلى أن الاهتمام بالمؤسسات الناشئة ضرورة حتمية في ظل تعاظم دور حاضنات الأعمال في دعمها من خلال استثمار الأفكار الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، حيث تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 03 سنة 2003 للتعريف بنظام حاضنات الأعمال وأنواعها والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها، حيث تتخذ المشاتل أشكال: المحضنة (تتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات)، ورشة الربط/تتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية)، و نزل المؤسسات: (يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث)، إلى جانب مراكز التسهيل. حيث تم ابرام مذكرات تفاهم في هذا الإطار والمشاركة في عدة تظاهرات دولية وفيها يتعلق بتعزيز هياكل الدعم للشركات الناشئة"، وإطلاق برنامج تسريع للشركات الناشئة، كما سيتم أيضا إنشاء نظام لتقييم الحاضنات وتحسين ادائها، بالإضافة الى إطلاق مخبر التكنولوجيات المالية بالتعاون مع سلطة ضبط السوق المالي وشركات التأمين والبنوك، فضلا عن إطلاق تطبيق لصالح الشركات الناشئة MY STARTUP، يمكن، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية، من التواصل مباشرة مع الوزارة وطرح الانشغالات كما يمكن أصحاب الشركات الناشئة من البقاء على علم بكل ما تقدمه الوزارة واكتشاف كل الفرص المتاحة للشركات الناشئة (صالونات، تمويل، فرص مع شركات كبرى).

- مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة بسبب خصوصياتها وأهميتها، وتعدد الأطراف المهتمة بها، بحيث أصبحت تؤدي دورا مهما في عملية النهوض الاقتصادي من خلال تقديمها خدمات واسعة تستفيد منها جميع القطاعات وتشغيلها عددا متنوعا من الأيدي العاملة، وكذا تحولها إلى مولد للمنتجات الجديدة، في ظل المنافسة الشرسية ونتيجة لما برز من تطورات إقليمية ودولية، وجذب الاهتمام بتنمية الخدمات التي تدعم نشاط هذه المؤسسات.

وتعتبر الجزائر من الدول المتوجهة للاهتمام بالمؤسسات الناشئة، ما أدى إلى ظهور حاضنات الأعمال في الجزائر، حيث أن الفكر الرائد في حاضنات الأعمال بني على أساس تطوير آلية تعمل على احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة وذلك على أسس ومعايير متطورة.

إنطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي في سياق هذه الورقة البحثية وهو:

ماهي الإمكانيات والتحديات المتاحة أمام حاضنات الأعمال للمساهمة في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

ولإحاطة بالإجابة عن هذا التساؤل يمكن التطرق إلى المحورين التاليين:

-الاطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال؛

-تجربة الجزائر في اعتماد حاضنات الأعمال.

1- الاطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال:

تستطيع الحكومات إنشاء حاضنات أعمال لدعم المؤسسات و بالخصوص المؤسسات الناشئة، لكن آليات عمل الحاضنات واشكالية تفعيلها يختلف حسب الظروف المهيأة.

1-1- تعريف حاضنات الأعمال:

يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها مؤسسات قائمة بحد ذاتها، لها كيان قانوني، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق. ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون خاصة، تابعة للدولة، أو مختلطة، فهي تمثل بيئة متكاملة من التسهيلات والآليات المدعمة لرواد الأعمال لرعاية مؤسساتهم، وذلك لمدة محدودة (لا تتجاوز ثلاث سنوات) بما يكفل لها فرص أكبر للنجاح، ويقلل من حجم المخاطر واحتمالات الفشل التي تصادفها، من خلال تهيئة كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض يتمتع بالإمكانيات اللازمة.(غياط و بوقموم، 2009، صفحة 58)

1-2 أنواع حاضنات الأعمال

هناك عدة تصنيفات للحاضنات، بحيث يمكن تقسيمها إلى (بن بوزيان و زياني، 2006، الصفحات 531-532):

1-2-1 حاضنات الأعمال العامة

وتعنى بالتنمية الاقتصادية الشاملة للمنطقة التي توجد فيها من خلال الاستمرار في تطوير الأعمال المختلفة.

1-2-2 حاضنات الأعمال المتخصصة

وتعنى بتنمية بعض الجوانب الاقتصادية للمنطقة التي توجد فيها، من خلال إعادة الهيكلة الصناعية للمنطقة أو تشجيع صناعات معينة فيها، أو خلق فرص وظيفية لتخصصات مرغوبة أو لفئات محددة من الباحثين فيها عن العمل أو لاستقطاب استثمارات من نوع خاص إليها.

1-2-3 حاضنات الأعمال التقنية

وتعنى بالتقنية ونشرها وتطوير المنشآت المتخصصة فيها والمرتبطة بها وتشجيع ومساعدة الباحثين والأكاديميين في الجامعات ومراكز الأبحاث ليصبحوا رواد أعمال، من خلال تدريبهم وتزويدهم بالمهارات وتوفير الاستشارات والخدمات الأخرى اللازمة.

1-3 الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال

تقدم حاضنات الأعمال مجموعة متكاملة من الخدمات، وهذا يعتمد على نوعية الحاضنة والأهداف التي أُقيمت من أجلها. فالخدمات التي تقدمها الحاضنة ترتبط أساساً بتذليل الصعوبات والعقبات التي تعاني منها. وفيما يلي بعض هذه الخدمات: (مدخل و دادن، 2020، الصفحات 215-216)

1-3-1 الخدمات التحتية

- توفر مبنى نموذجي للحاضنة نفسها يُلائم إنشاء وتأسيس الأعمال بداخله؛
- توفير الأماكن المجهزة لاستضافة المؤسسات المنتسبة إلى الحاضنة تشمل مكاتب الإدارة لكل منها وقاعة استقبال خاصة أو مشتركة؛
- الاستفادة من خدمات الاتصال كالهاتف، والفاكس والحواشيب المتصلة بالإنترنت، وخدمات السكرتارية المختلفة كمعالجة النصوص وتصوير المستندات؛
- توفير غرف الاجتماعات والقاعات المجهزة للعرض.

1-3-2 الخدمات الإجرائية

- توفير الشروط المطلوبة لاستضافة المؤسسات وتسهيل الحصول على مقر مناسب لها؛
- تسهيل الحصول على الدعم المالي من خلال الاستفادة من القروض الميسرة من البنوك والمؤسسات المالية؛
- المساعدة والاستشارة في مجال الفرص الاستثمارية واختيار الموقع ودراسات الجدوى الاقتصادية؛
- تقديم الاستشارة في مجال اختيار الآلات والمعدات والمواد وطرق العمل.

1-3-3 الخدمات الإستراتيجية

- تقوم الحاضنات ببناء شبكات التواصل فيما بينها على المستوى الوطني أو الدولي، وذلك عن طريق تنظيم الندوات والملتقيات وتبادل الخبرات؛
- تعمل على توفير الأنشطة النوعية بالتدريب لتحسين الأداء وتصميم المنتجات وتطويرها؛
- الاهتمام بالصحة والسلامة المهنية للقوى البشرية العاملة بالحاضنة في مجال الإنتاج والبيئة؛
- المساعدة في تسويق المنتجات محليا ودوليا بالمشاركة في المعارض محليا ودوليا بتوفير المعلومات التجارية والتكنولوجية والتطوير الفني لزيادة الكفاءة؛

1-4 مهام حاضنات الأعمال

من مهام حاضنة الأعمال ما يلي (خليل و نور الدين، 2006، صفحة 612):

- تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بدراسة جدوى المشاريع، واختيار المواد، الآلات، المعدات وطرق العمل؛
- توفير المباني للمؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى أجهزة الاتصال؛
- توفير المساندة والاستشارة المالية، الإدارية والتسويقية؛
- ربط المؤسسة المحتضنة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية؛
- تقديم الدعم الفني (تصميم وتطوير المنتج، تحسين الجودة)؛
- التدريب الإداري أو التقني لعاملي المؤسسة من طرف المؤسسة الحاضنة أو هيئات خاصة؛
- تقديم خدمات الصيانة.

1-5 أهم الآثار الاقتصادية لحاضنات الأعمال

- تتمثل الآثار الاقتصادية لحاضنات في النتائج التالية (بن عبد العزيز و بن عبد العزيز، 2018، صفحة 111):
- المستوى المبهر والآخر الإيجابي للخدمات التي تقدم للمنشآت والمبادرين إلى الحد الأدنى الذي جعل الخبراء يصفون حاضنات الأعمال بأنها تضيف قيمة أفضل للتنمية الاقتصادية من خلال مساعدتها في تخفيض التكلفة أي تكاليف الإنتاج، وارتفاع معدل العائد على الاستثمار للشركات التي تقدم لها الخدمات من قبل الحاضنة؛
- برامج حاضنات الأعمال تتعامل مع منشآت الأعمال الصغيرة والمبادرين باعتبارهم موردا وتجمعا بشريا وطنيا على مستوى عال من الأهمية، ولذلك يجب تقديم كافة أنواع المساعدات لهم الشيء الذي يمكنهم من مواجهة آثار العولمة؛
- المحافظة على إشباع حاجة المجتمع من السلع والخدمات، بالإضافة إلى زيادة الناتج المحلي القومي؛
- تساعد برامج حاضنة الأعمال في خلق فرص كثيرة للتوظيف؛
- المساعدة في تحقيق معدل عائد جيد على الاستثمار وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة، وتحسين صورة المجتمع المحلية؛

-تقديم كثير من الخدمات الإضافية للعاملين يؤدي إلى رفع مستوى معيشة هؤلاء العاملين.

إذن ومن خلال ما سبق نجد أن حاضنات الأعمال أصبحت تعد بمثابة المحرك الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع الإبداع وتنمية المؤسسات الناشئة، كون هذه الأخيرة تمثل حجر الأساس في معظم الاتجاهات

الحديثة أصبحت من بين الآليات المطلوبة لدعم المؤسسات الناشئة في ظل العولمة وتمثل ضرورة ملحة وأصبحت تساوي في قيمتها الدور الاقتصادي والاجتماعي والتقني الذي تؤديه هذه المؤسسات في التنمية الشاملة.

1-6 دور الحاضنات في تنمية المؤسسات الناشئة

بالنظر للأهمية الاقتصادية للمؤسسات الناشئة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، وما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا نسبية في مجال الانتاج والخدمات التي تحتم ضرورة وجودها بجانب المؤسسات الكبيرة، فقد أصبح من الضروري العمل على زيادة هذه المؤسسات وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لزيادة ذلك الدور المرتبط بالتنمية الاقتصادية، لذا فإن تبني ودعم المشروعات الناشئة يصبح نهجا واستراتيجية لا بد منها، من هذا المنطلق تتولد حاجة أساسية لقيام مؤسسات تأخذ بيد المشروعات الناشئة وتقف بجانبها وتساعد في حل مشاكلها وفتح افاق النمو والتطور والتي يطلق عليها الحاضنات.

الحاضنات تهدف الى تطوير افكار جديدة لخلق وتطوير مشروعات ابداعية جديدة والمساعدة في توسيع مشروعات قائمة، ومساعدة اصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل افكارهم الى منتجات ونماذج وعمليات قابلة للتسويق، فضلا عن توفير الدعم والتمويل والخدمات الارشادية، فمن الضروري ان تقوم تلك الحاضنات بتوفير الحوافز المشجعة التي تساعد في تنمية المؤسسات العاملة في مجال الصناعات الصغرى من خلال: (ادريس مجيد و ثابت عارف، 2006، الصفحات 1019-1020)

- توفير الاراضي في المناطق الصناعية مع تسهيل اجراءات الحصول عليها من خلال دعم الدولة لها ؛
- منح التسهيلات اللازمة للحصول على القروض والائتمان الصناعية والبحثية التي تقدمها المصارف المخصصة والبنوك التجارية الاخرى؛
- اعفاء الآلات والمعدات من الرسوم المفروضة على مثيلاتها في الصناعات الكبيرة؛
- تجهيز الصناعات الصغيرة بالخدمات الصناعية (الطاقة الكهربائية ، توصيلات المياه والطرق الداخلية) وبأسعار رمزية على الاقل في السنوات الثلاث الاولى من عمر المشروع؛
- تسهيل استفادة اصحاب المؤسسات الناشئة والمستثمرين في هذا الجانب في الصناعات من قواعد المعلومات والبيانات التي توفرها الاجهزة المختصة في مجال الاستثمارات الصناعية والتنمية الصناعية؛
- الاستمرار في دعم الحاضنات للبرامج التدريبية لمالكي المشاريع وتطوير مهاراتهم الادارية والتسويقية، فضلا عن فسح المجال أمام العاملين لتطوير مهاراتهم بما يتناسب والتطورات الفنية للعمل؛
- اصدار مجموعة من التشريعات والقوانين التي من شأنها الاسهام في توفير بيئة قانونية مواتية لنشاط الصناعات الناشئة وتسهيل اجراءات التسجيل والترحيل؛
- الدعم التسويقي لأصحاب المشاريع الناشئة من خلال معاونة صاحب المشروع المنتمي للحاضنة على الاشتراك بالمعارض المحلية والدولية ومساعدته بتسويق منتجاته من خلال الشركات والجهات المتعاونة مع الحاضنة .

2- تجربة الجزائر في اعتماد حاضنات الأعمال

بالنسبة للجزائر، جاء القانون التوجيهي لسنة 2001 ليرسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل تكفل أحسن بقطاع المؤسسات الناشئة وترقيته، والمتضمن إنشاء عدة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل هذه المؤسسات

من خلال المادة 13 التي تنص على أنه يتم إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم وتنمية ومراقبة المؤسسات الناشئة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض، ثم تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 03 سنة 2003 للتعريف بنظام حاضنات الأعمال وأنواعها والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها، وبذلك تعد الجزائر حديثة العهد بعملية حضانة الأعمال. (بركة و سويس، 2017، صفحة 5)

2-1 نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر

تعتبر حاضنة الأعمال كمفهوم جديد في الجزائر، حيث تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 03 - 78 فيفري 2003 للتعريف بنظام وأنواع حاضنات الأعمال، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها. فقد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة عمومية صناعية أو تجارية، مؤسسة غير هادفة للربح، شركة تجارية. يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة. وتتخرج المؤسسة المحتضنة بعد 18 إلى 36 شهر. تمول حاضنات الأعمال في الجزائر عن طريق: المساعدات العمومية (محلية، وطنية، دولية)، الإيرادات المتعلقة بالعقارات (الإيجار)، الإيرادات المتعلقة بخدمات معينة. (خليل و نور الدين، 2006، صفحة 614) و تتخذ المشاتل إحدى الأشكال التالية: (بدارنية و بن حمادي، 2020، الصفحات 298-299)

المحتضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ورشة الربط: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

2-2 أسباب تأخر انطلاق حاضنات الأعمال في الجزائر

يمكن إرجاع تأخر انطلاق مشاريع حاضنات الأعمال في الجزائر إلى عدة أسباب ، نذكر من أهمها ما يلي: (بركة و سويس، 2017، صفحة 5)

- تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات إلى سنة 2003 ؛
- عدم الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الناشئة؛
- غموض حول المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال خصوصا في إطارها القانوني، حيث نجد أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات التي تختص في القطاع الخدمي؛
- المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر؛
- عدم توفر الكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير الحاضنات.

2-3 عوائق انتشار حاضنات الأعمال في الجزائر

هناك عدة عوائق تؤثر في انتشار مفهوم حاضنات الأعمال في الجزائر أهمها (عبد الرزاق، 2014، صفحة 208):

- ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية، بما في ذلك بين الجامعات ومؤسسات البحث من جهة وقطاع الإنتاج من جهة أخرى، وكذلك فيما بين مؤسسات التمويل والأبحاث والاستشارات؛

-ضعف مشاريع تنمية روح الريادة حيث أن المهارات الريادية لا تزال خاملة وغير مستغلة؛
 -مشكل العقار، فالحاضنة كأى مؤسسة اقتصادية تحتاج إلى العقار لإقامتها وفي ظل الوضعية الحالية للعقار، يحد ذلك من تطور الحاضنات في الجزائر، خاصة حاضنات الأعمال التي تهدف إلى الربح؛
 -التمويل، بما أن الحاضنة ليست جهة تمويلية وإنما تعمل على الربط بين المؤسسات التي تنتسب لها والمؤسسات المالية والمصرفية، وفي ظل الوضعية الحالية للمؤسسات المصرفية الجزائرية، وكون تمويل المؤسسات المحتضنة يؤدي دورا هاما في نجاح الحاضنة، سيؤثر ذلك سلبا على نجاح الحاضنات في الجزائر؛
 -ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الناشئة؛
 -المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي دفعت الهيئات الوصية إلى التركيز في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على حساب الاهتمام الجدي بآلية حاضنات الأعمال؛
 -نقص الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير الحاضنات.

2-4 نظام المحاضن في الجزائر

يتكون نظام المحاضن في الجزائر من مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل.

2-4-1 مشاتل المؤسسات

تعرف مشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتقوم بتحقيق الأهداف التالية: (بعيط، 2016/2017، صفحة 148)
 -تطوير التآزر مع المحيط المؤسسي؛
 -المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها ؛
 -تشجيع ظهور المشاريع المبتكرة ؛
 -تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة؛
 -ضمان استمرارية مرافقة المؤسسات الجديدة؛
 -العمل بأن تصبح المؤسسات الجديدة في المدى المتوسط عاملا استراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية بمكان تواجدها.
 تتكفل مشاتل المؤسسات في إطار الأهداف المحددة سابقا بما يأتي:
 -استقبال واستضافة ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذلك أصحاب المشاريع؛
 -تسيير وإيجار المحلات لفائدة المقاولين؛
 -تقديم الخدمات الملحقه؛
 -تقديم إرشادات خاصة بمجال النشاط.

2-4-2 مراكز التسهيل

حددت الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات حسب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلال المالي. حيث تتوخى هذه المراكز تحقيق الأهداف التالية (بعيط، 2016/2017، صفحة 149):
 -وضع شبك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمبادرين؛

- تطوير ثقافة المبادرة، وتقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع؛
- توفير مكان يلتقي فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية والمحلية؛
- محاولة تجميع البحث من خلال توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومختلف مراكز البحث والشركات الاستشارية ومؤسسات التكوين، والأقطاب التكنولوجية والصناعية؛
- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛
- ترقية تعميم المهارة وتشجيعها، تجميع الكفاءات البشرية، وعقلنة استعمال الموارد المالية، وإنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الناشئة، وحول ترقب التكنولوجيات؛
- نشر الأجهزة المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.
- ولمرافقة التطور التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقوم هذه المراكز بتقديم الخدمات التالية:
- تقديم الاستشارة التقنية المسبقة المتعلقة بدراسة العوائق التقنية المرتبطة بالدعم التكنولوجي؛
- المساعدة على ابتكار وتحويل التكنولوجيا عن طريق التغطية المحتملة و/أو الجزئية للمصاريف المنفقة مع مخابر البحث لتطوير المشاريع المبتكرة.
- وكل الخدمات السابقة الذكر تعرض على المؤسسات حديثة النشأة، والمؤسسات التي تعمل على توسيع قدراتها أو التي هي في حالة استرجاع لنشاطها.

2-5 آليات تطوير حاضنات الأعمال في الجزائر

- يمكن تطوير حاضنات الأعمال في الجزائر بالتركيز على العناصر التالية: (بركة و سويسي، 2017)
- تحديد الأهداف من البداية، مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية وعوائد المستثمرين
 - تقاديا لأي تعارض مستقبلي؛
 - توظيف مدير تنفيذي للحاضنة يكون لديه الخبرة والرغبة والقدرة على دعم المنشآت المنتسبة للحاضنة وأصحابها خاصة فيما يتعلق بتواصلهم مع المستثمرين والمنشآت الكبرى في مجال نشاطات المنشآت المنتسبة للحاضنة؛
 - تطوير مهارات تخطيط الأعمال واتخاذ القرار؛
 - المساعدة في تطوير خطط أعمال تتناسب مع كل مشروع على حدى وبما يخدم أهداف المشروع؛
 - إعداد ورش عمل بمواضيع مختلفة لتطوير المهارات الفردية للفرد المحتضن؛
 - فهم القضايا المالية والتسويق والأعمال الإدارية؛
 - تطوير مهارات بحوث التسويق؛
 - المساعدة في الوصول إلى السوق وقنوات التوزيع؛
 - تقوم الحاضنة بتوصيل المحتضن إلى العديد من قنوات الاستثمار والممولين؛
 - الشراكة على حاضنات عالمية.

2-6 شروط نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر

يتطلب ضمان نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر تعبئة شاملة للجهود والموارد لإقامة حاضنات نموذجية في عدة مناطق من الوطن، وذلك بأخذ الشروط التالية بعين الاعتبار (عبد الرزاق، 2014، صفحة 209):

-وجود وانتشار ثقافة العمل الحر وروح المقاوالتية، فتنمية المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر، وتتواجد مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة، والاستعداد للمخاطرة، وتبني أفكار جديدة؛

-العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية؛

-الابد من الدقة في اختيار المدير المناسب، ولا بد من إعطائه الصلاحيات والحرية التي يحتاجها لتأمين نجاح الحاضنة وللمؤسسات المحتضنة؛

-وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها، تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية، وإمكانات توسعها المستقبلية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية، وتحسين القدرة على التصدير، وتحقيق فرص أكبر للعمالة، والتطوير والتحديث ومراعاة الظروف البيئية؛

-يجب أن تتوافق الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحاضنة مع الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات، كما أن اختيار موقع المؤسسات له دور هام في نجاح الحاضنة، بحيث يجب أن تكون قريبة من مجتمع الأعمال والجامعات ومراكز البحوث وبمنطقة تتوفر على الهياكل القاعدية من طرقات ووسائل النقل والخطوط الهاتفية؛

-تشجيع أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية و توفير مصادر جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل مشروعات شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير والبنوك الإسلامية؛

-توافر روح الإبداع والابتكار، فالتغير التكنولوجي لا يقتصر على إدخال طرق إنتاج جديدة أو منتجات جديدة فقط، ولكن يمكن أن يحدث من خلال سلسلة من التحسينات والإضافات الصغيرة والكبيرة في المنتج أو الخدمة الحالية، فالقدرة على التخيل والإبداع تنتج عن التفاعل بين المجتمع المحيط والموارد الذاتية للفرد.

2-7 تبني الدولة الجزائرية لآليات أخرى لدعم حاضنات الأعمال والمشروعات الناشئة

كشف الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ياسين المهدي وليد، عن تدابير جديدة لفائدة الشركات الناشئة وكذا حاضنات الأعمال، حيث أعلن عن برنامج جديد لفائدة أصحاب المشاريع المبتكرة الذين يمكنهم الاستفادة من المرافقة المالية ومن حاضنات الأعمال الموزعة على التراب الوطني.

كما كشف، في مداخلة ألقاها خلال أشغال الطبعة الثانية للمؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة "ألجيريا ديسرويت 2022"، عن تبني الدولة لآليات جديدة تتعلق بـ "تحمل الدولة لمصاريف براءات الاختراع والملكية الفكرية". كما أعلن، في ذات الإطار، عن برنامج جديد لفائدة أصحاب المشاريع المبتكرة الذين يمكنهم الاستفادة من المرافقة المالية ومن حاضنات الأعمال الموزعة على التراب الوطني. وتطرق كذلك لإنشاء تمثليات جهوية للصندوق الجزائري للشركات الناشئة، حيث يتم حاليا التحضير لإطلاق تمثليات للصندوق في بعض ولايات الوطن.

ومن ضمن آفاق قطاع المؤسسات الناشئة، ذكر ذات المصدر "تشجيع الصناديق الاستثمارية الأجنبية على الاستثمار في الجزائر، حيث تم إبرام مذكرات تفاهم في هذا الإطار والمشاركة في عدة تظاهرات دولية وفيها يتعلق بتعزيز هياكل الدعم للشركات الناشئة"، كما كشف أيضا عن إطلاق برنامج تسريع للشركات الناشئة لـ"الجيريا فنتور"، بمناسبة انعقاد المؤتمر، بالإضافة إلى إنشاء مندوبيات جهوية لمسرّع "الجيريا فنتور"، حيث سيتم إمضاء اتفاقية إطار مع وزارة الصناعة لإنشاء مسرعات على مستوى بعض الولايات.

كما سيتم إنشاء نظام لتقييم الحاضنات وتحسين أدائها، بالإضافة إلى إطلاق "مخبر التكنولوجيات المالية" بالتعاون مع سلطة ضبط السوق المالي وشركات التأمين والبنوك. كما أعلن عن إطلاق تطبيق لصالح الشركات الناشئة MY STARTUP، سيمكن، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية، من التواصل مباشرة مع الوزارة وطرح الانشغالات، كما يمكن أصحاب الشركات الناشئة من البقاء على علم بما تقدمه الوزارة واكتشاف الفرص المتاحة للشركات الناشئة (صالونات، تمويل، فرص مع شركات كبرى). وأشار الوزير إلى أن النظام البيئي للمؤسسات الناشئة يشهد ديناميكية غير مسبوقة في كل أنحاء الوطن.

خاتمة:

تعتبر حاضنات الأعمال وسيلة فعالة لمساعدة أصحاب الأفكار الجديدة والمشاريع الناشئة، وذلك من أجل إقامة وبناء مؤسساتهم، وتتمثل هذه المساعدة في توفير فرص بيئية متكاملة تقدم خدمات مختلفة، من خلال تسهيل فترة بدء المشروع، والتي يمكن اعتبارها أصعب مرحلة، وذلك تبعا لأسس ومعايير متطورة، ومن خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر المترتبة من إقامتها، إلى جانب توفير الخدمات الإدارية الأساسية والمعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وغيرها وفقا لطبيعة المشروع.

حيث تؤدي حاضنات الأعمال دوراً بالغ الأهمية في دعم المشروعات الناشئة فهي تمثل النواة لترجمة الإنجاز العلمي والإبداع البشري إلى مشروعات جادة ومنتجة وهي أيضاً تمثل آلية لها اعتبارها في خلق المزيد من فرص العمل. وليس هذا فحسب بل إن نجاح الحاضنات وتفعيل دورها الهام مرهون بمنظومة القدرات والموارد البشرية والتقنية.

كما يتطلب ضمان نجاح حاضنات الأعمال تعبئة شاملة للجهود والموارد لإقامة حاضنات نموذجية، ولابد أن تعطى الأولوية للمشاريع التي تتضمن أفكار مبتكرة وهذه الأفكار قد تكون عبارة عن تعديلات طفيفة وأهداف محددة مثل زيادة المدخلات المحلية أو القيمة المضافة المحلية أو تخفيض التكلفة أو إعطاء تجاوب أفضل مع حاجات المستهلك المحلي أو تحسين المزايا التنافسية في أسواق التصدير.

توصلت هذه الدراسة على النتائج التالية:

-حاضنات الأعمال هي مؤسسات خاصة، تابعة للدولة، أو مختلطة، تمثل بيئة متكاملة من التسهيلات والآليات المدعمة لرواد الأعمال لرعاية مؤسساتهم الناشئة لمدة محدودة لا تتجاوز ثلاث سنوات بما يكفل لها فرص أكبر للنجاح، ويقلل من حجم المخاطر التي تصادفها؛

-تقدم حاضنات الأعمال مجموعة متكاملة من الخدمات، وهي تتمثل في: الخدمات التحتية، الخدمات الإجرائية، والخدمات الإستراتيجية، حيث تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بدراسة جدوى المشاريع، واختيار المواد، الآلات، المعدات وطرق العمل، توفير المباني للمؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى أجهزة الاتصال، توفير المساندة والاستشارة المالية، الإدارية والتسويقية، ربط المؤسسة المحتضنة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، تقديم الدعم الفني (تصميم وتطوير المنتج، تحسين الجودة)، التدريب الإداري أو التقني لعملي المؤسسة من طرف المؤسسة الحاضنة أو هيئات خاصة، تقديم خدمات الصيانة؛

-تتمثل الآثار الاقتصادية لحاضنات في إضافة قيمة أفضل للتنمية الاقتصادية من خلال المساعدة في تخفيض تكاليف الإنتاج، وارتفاع معدل العائد على الاستثمار للشركات التي تقدم لها الخدمات من قبل الحاضن، كما تساعد في توفير فرص للتوظيف، وتحقيق معدل عائد جيد على الاستثمار وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة، وتحسين صورة المجتمع المحلية؛

-بالنسبة للجزائر، جاء القانون التوجيهي لسنة 2001 ليرسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل تكفل أحسن بقطاع المؤسسات الناشئة وترقيته، والمتضمن إنشاء عدة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل هذه المؤسسات من خلال المادة 13 التي تنص على أنه يتم إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم وتنمية ومرافقة المؤسسات الناشئة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض، ثم تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 03 سنة 2003 للتعريف بنظام حاضنات الأعمال وأنواعها والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها، وبذلك تعد الجزائر حديثة العهد بعملية حضنة الأعمال؛

-يمكن إرجاع تأخر انطلاق مشاريع حاضنات الأعمال في الجزائر إلى عدة أسباب أهمها: تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات إلى سنة 2003، عدم الوعي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الناشئة، غموض المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال خصوصا في إطارها القانوني، حيث نجد أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات التي تختص في القطاع الخدمي، فضلا عن المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر؛

-تتخذ مشاتل المؤسسات في الجزائر إحدى الأشكال التالية: المحضنة (هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات)، ورشة الربط (وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية)، ونزل المؤسسات (هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث)؛

-يتكون نظام المحاضن في الجزائر من مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل؛

-يمكن تطوير حاضنات الأعمال في الجزائر بالتركيز على تحديد الأهداف، مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية وعوائد المستثمرين تقاديا لأي تعارض مستقبلي؛ توظيف مدير تنفيذي للحاضنة يكون لديه الخبرة والرغبة والقدرة على دعم المنشآت المنتسبة للحاضنة وأصحابها خاصة فيما يتعلق بتواصلهم مع المستثمرين والمنشآت الكبرى في مجال نشاطات المنشآت المنتسبة للحاضنة، تطوير مهارات تخطيط الأعمال واتخاذ القرار، المساعدة في تطوير خطط أعمال تتناسب مع كل مشروع على حدة وبما يخدم أهداف المشروع، إعداد ورش عمل بمواضيع مختلفة لتطوير المهارات الفردية للأفراد، فهم القضايا المالية والتسويق والأعمال الإدارية، تطوير مهارات بحوث التسويق والمساعدة في الوصول إلى السوق وقنوات التوزيع؛

-يتطلب ضمان نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر تعبئة شاملة للجهود والموارد لإقامة حاضنات نموذجية في عدة مناطق من الوطن، وذلك في ظل وجود وانتشار ثقافة العمل الحر وروح المقاوالية، العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، الدقة في اختيار المدير المناسب ووضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها، وأن تتوافق الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحاضنة مع الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات، فضلا عن تشجيع أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية وتوفير مصادر جديدة للتمويل، مثل مشروعات شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير والبنوك الإسلامية؛

-تعمل الجزائر على تبني الدولة الجزائرية لآليات أخرى لدعم حاضنات الأعمال والمشروعات الناشئة، وهي تتعلق بتحمل الدولة لمصاريف براءات الاختراع والملكية الفكرية، والاستفادة من المرافقة المالية ومن حاضنات الأعمال الموزعة على التراب الوطني، وإنشاء تمثيلات جهوية للصندوق الجزائري للشركات الناشئة، حيث يتم حاليا التحضير لإطلاق تمثيلات للصندوق في بعض ولايات الوطن.

-من ضمن آفاق قطاع المؤسسات الناشئة، تشجيع الصناديق الاستثمارية الأجنبية على الاستثمار في الجزائر، حيث تم ابرام مذكرات تفاهم في هذا الإطار والمشاركة في عدة تظاهرات دولية وفيها يتعلق بتعزيز هياكل الدعم للشركات الناشئة، وإطلاق برنامج تسريع للشركات الناشئة، كما سيتم أيضا إنشاء نظام لتقييم الحاضنات وتحسين ادائها، بالإضافة الى إطلاق مخبر التكنولوجيات المالية بالتعاون مع سلطة ضبط السوق المالي وشركات التأمين والبنوك، فضلا عن إطلاق تطبيق لصالح الشركات الناشئة، سيتمكن، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية، من التواصل مباشرة مع الوزارة وطرح الانشغالات كما سيتمكن أصحاب الشركات الناشئة من البقاء على علم بكل ما تقدمه الوزارة واكتشاف كل الفرص المتاحة للشركات الناشئة (صالونات، تمويل، فرص مع شركات كبرى).

قائمة المصادر والمراجع: (11 : Simplified Arabic)

- أمال بعبط. (2017/2016). برامج المرافقة المقاوالية في الجزائر واقع وأفاق دراسة حالة Ansej, Angem, Cnac لولاية باتنة- محضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة - أطروحة دكتوراه. قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة 1، الجزائر.
- حنان بركة، و صلاح الدين سويبي. (6-12، 2017). حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة التجارية لتسيير القرض المصغر ولاية الوادي. إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- حورية بدارنية، و عبد القادر بن حمادي. (2020). حاضنات الأعمال في الجزائر بين التحديات والرهانات. مجلة المالية والاسواق، 7 (2)، 292-310.
- خالد مدخل، و عبد الوهاب دادن. (2020). أثر حاضنات الأعمال على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة لواقع المؤسسات في ولاية الوادي. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10 (1)، 209-233.

- سفيان بن عبد العزيز، و سمير بن عبد العزيز. (2018). مدى مساهمة حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية*، 2(1)، 101-112.
- شريف غياط، و محمد بوقموم. (2009). حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر. *أبحاث اقتصادية وإدارية* 6(6)، 42-66.
- عبد الرزاق خليل، و هناء نور الدين. (17-18 04، 2006). دور حاضنات الأعمال في دعم الابداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية. *الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*.
- فوزي عبد الرزاق. (2014). إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية. حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري. *كتاب المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال*.
- محمد بن بوزيان، و الطاهر زيان. (17-18 4، 2006). دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *كتاب الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، الصفحات 529-539.
- هلال ادريس مجيد، و معن ثابت عارف. (17-18 4، 2006). دور الحاضنات الانتاجية في تنمية المؤسسات الصغيرة. *كتاب الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، الصفحات 1015-1020.